

البنية الصرفية ووظائفها في التصور العربي
Morphological structure and its functions in Arabic perception

سليمان أولالين يوسف إيان
جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية
olalekaniyan@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/09/30

تاريخ القبول: 2024/09/05

تاريخ الاستلام: 2024/01/27

الملخص

يشير الباحث في هذا المقام إلى قضية إجرائية مفاهيمية سيتخذها في معالجة هذه الدراسة، وهي أنّ مفهوم الصيغة قد يخلط على كثير ممن لا يحسنون فهم المدونة المفاهيمية والمصطلحية التي يمتاز بها الصرف، وعليه سيميز الباحث في هذا الإطار بين الصيغة والبنية، والصيغة والبناء الصرفي، والصيغة والوظيفة، والبنية والوظيفة؛ على أنّه في سياق البنية من وجهة نظر الصرفيين يعتقد -والله أعلم- أنّ هناك بعض الحقائق ذُكرت في مقام البنية الصرفية ما يجعل الباحث يستشفّ عن طريق مبدأ التلازم التعالقي أنّ هناك تقاربا بين البنية الصرفية والبنية في السياق اللساني.
الكلمات المفتاحية: الصيغة.. البنية.. الميزان.. الوظيفية.

Abstract

In this regard, the researcher points out a procedural-conceptual issue that he will take in dealing with this study, which is that the concept of formula may confuse many who do not understand the conceptual and terminological code that characterizes morphology. Accordingly, in this context, the researcher will distinguish between formula and structure, formula and morphological structure, and formula. function, structure and function; However, in the context of the structure from the point of view of the morphologists, it is believed - and Allah knows best - that there are some facts mentioned in the place of the morphological

structure, which makes the researcher discover, through the principle of relational correlation, that there is a convergence between the morphological structure and the structure in the linguistic contex.

Keywords: Mode.. Structure.. Scale.. Functionality.

المقدمة

لا جرم أنّ الحديث عن صيغ الكلمة من منظور السياق الصرفي، هو حديث عن تصور علمي ومنهجي حاول أن يمتاز به أهل الصرف في تعاملهم مع الكلمة مفردة أي بعيدة عن واقع السياقات والمقامات، وهو الأمر الذي جعل من القدامى رحمهم الله-أهل الصرف- يخلفون لنا رصيذا لا يستهان به في جميع ما تعلق بالإطار الصرفي الذي يلزم البنية الصرفية للكلمة وأحوالها الدلالية التي تأخذها عن طريق التنوع في الصيغ. وعليه، فما مفهوم الصيغة؟ وما أهم ما يمتاز به الصيغة من جهة البناء الصرفي؟ وهل هناك مفاهيم أو إطلاقات أخرى تقترب من مفهوم الصيغة؟ وغيرها من التساؤلات التي سنشير إليها على حسب ما يطلبه أو يستدعيه سياق هذه الدراسة.

المبحث الأول: صيغة الكلمة، معناها وحدودها

الصرف: المفهوم والاستعمال

يطلق الصرف في أصل اللغة على " فضل الدرهم في القيمة وجودة الفضة، وبيع الذهب بالفضة، والتصريف اشتقاق بعض من بعض... وتصريف الرياح تصرّفها من وجه إلى وجه وحال إلى حال"¹.

واصطلاحا: قيّد الصرف أو علم الصرف بمعنيين اثنين: اسمي ومصدر. فالاسمي حدّد ابن جني على أنّه " علم تعرف به أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها"²، بل نجد صاحب

المناهل الصافية يضيف في تحديد علم الصرف قائلا: "علم يبحث فيه عن صيغ الكلمات العربية وأحوالها التي ليست بإعراب، ولا بناء كالصحة والإعلال والأصالة والزيادة"³.
وأما المصدر والمصرف على جهات الفعل واستعمالاته؛ فحدّد بأنه "تغيير صيغة الكلمة الواحدة إلى كلمات كثيرة لغرض معنوي، كتغيير المفرد إلى المثنى، والجمع، وكتغيير المصدر إلى الفعل والوصف، وذلك كتحويل المصدر (قطع بسكون الطاء) إلى الفعل الماضي (قطع) والمضارع يقطع والأمر اقطع وغيرها مما يمكن أن نتوصل إليه من مشتقات تتصرف عن كلمة الأصل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وغيرها، وتغيير لفظي يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها، كتغيير قول من الأجوف وغزو من الناقص إلى قال وغزا بقلب الواو فهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكتغيير بالحذف والإدغام في قول ورد، والتغيير لغرض لفظي منحصر في ستة أشياء: القلب والنقل والإدغام والإبدال والحذف والزيادة"⁴.

ثم إنّ علم التصريف وفق هذا التصور يتفرع إلى فرعين اثنين من جهة التعامل مع المادة المعرفية أي البنية؛ فهو "يقتصر على نوعين من الكلام: الأفعال المتصرفة، والأسماء المتمكنة. ولا يدخل التصريف الحروف، والأسماء المبنية، مثل: إذا، وأين، وحيث، والضمائر مثل: أنا وأنت ونحن، وأسماء الإشارة، مثل: هذا وهذه، وأسماء الموصولة، مثل: الذي والتي، وأسماء الشرط، مثل: من وما ومهما، ولا الأسماء الأعجمية، كإبراهيم وإسماعيل وإن كانت متمكنة لأنّ التصريف من خصائص لغة العرب. وأسماء الاستفهام مثل: من وما ومتى، والأسماء المشابهة للحرف، مثل: كم وإذ، والأفعال الجامدة، مثل: نعم وبئس وعسى، وما كان من

الأسماء ، أو الأفعال على حرف أو حرفين، إلا ما كان مجزوماً منه، لأنّ أقل ما تبني عليه الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة ثلاثة أحرف⁵.

من هذا المنطلق احتلّ علم الصرف بميزته التي لا تتجاوز حدود البنية المطلق عليها من قبل المشتغلين بالبنية الصرفية، وهي البنية التي جعلها علماء الصرف تختص بكل ما له علاقة بالأسماء والأفعال؛ مما جعلنا نتبع هذه الميزة عن طريق ما سمي بالصيغ والميزان وغيرها مما سنشير إليه.

الصيغة : لغة واصطلاحاً:

1- لغة

لقد جاء جذر هذه الكلمة (ص و غ) في المعاجم العربية للدلالة على معانٍ متنوعة، اختلفت باختلاف مبدأ الاستعمال الذي لم يتجاوز حدود البنية أو الإطار الصرفي للكلمة، حتى نعطي لكل ذي حقّ حقه.

أولاً: الجوهري (ت 393هـ – 1003م)

يقول الجوهري في مادة صوغ ما يلي: "...صُغْتُ الشيء أصوغه صوغاً. وصاغه الله صيغة حسنة أي خَلَقَتْ. وسهامٌ صيغةٌ، أي من عمل رجل واحد. وهذا صوغ هذا، إذا كان على قدره. وهما صوغان أي سيان" وهي تدل على القدر والصورة والمثال⁶.

ثانياً: ابن فارس (ت 395هـ – 1004م):

يقول ابن فارس في مادة صوغ ما يلي: "الصاد والواو والغين أصل صحيح، وهو تهئية على شيء على مثال مستقيم. من ذلك قولهم: صاغ الخَلْيَ يصوغه صوغاً، وهما صوغان إذا كان كلّ واحد منهما على هيئة الآخر" وهنا تدل على مثال⁷.

ثالثاً: ابن منظور(ت 711هـ – 1311م)

يقول ابن منظور: " صاغ الشيء يصوغه صوغاً وصياغة وصغته، أصوغه صياغة، وصيغة، وصيغُوغة، سبكه" وهي تعني السبك والتنظيم، والترتيب، والنسج⁸.

فالصيغة كما وردت دلالتها المعجمية في المعاجم المذكورة وغيرها من المعاجم الأخرى عبارة عن جملة من المعاني المتقاربة، تدل على نظام خاص، وذلك لوصف حقيقة شيء ما؛ على أساس أنّ مثل هذا النوع من التصور في شأن الصيغة يستعمل في مجال المقيسات من الأحكام التي اتفق عليها أهل الصرف⁹.

2- اصطلاحاً:

لعل غالبية التعاريف التي تعاملت مع الصيغة من جهة الاصطلاح لم تخرج عن إطار مفاهيمي واحد وهو البنية، على الرغم من أنّنا وجدنا بعض السياقات من حاول أصحابها أن يعطي لمفهوم الصيغة بعض الأبعاد التي تتجاوز حدود البنية، لكن الغالب دار في فلك البنية. وعليه لا بأس أن نشير إلى بعض من القدامى ثم المحدثين كيف تعاملوا مع مفهوم الصيغة.

1-الصيغة من منظور القدامى:

إذا دققنا النظر في كتاب سيبويه (ت 180هـ – 796م)، نجد أنه لم يصحّ بمفهوم الصيغة ولا البنية، وإنما لمح إلى صيغ بعض الأفعال ومعانها في (باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل

للمعنى⁽¹⁰⁾، ثم عقد بابا سماه (باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال⁽¹¹⁾)، وذكر فيه جميع أبنية الأسماء والصفات والأفعال كما في استعمال العرب.

والأمر كذلك عند أبي عثمان المازني (ت 247هـ)، وهو أيضا لم يورد حديثا صريحا لمفهوم الصيغة ولا البنية، فقط شرح بعض الأبنية الواردة في كتابه التصريف الذي شرحه ابن جني (ت 392هـ).

أما الزمخشري (ت 538هـ)، فنجده على منوال سابقه في هذا الشأن، حيث يعرض عرضا كاملا لأبنية جميع الاسم المجرد وأوزانها في كتابه المفصل¹² بشرح ابن يعيش (ت 643هـ)، كما نجده يعرض لبيان أبنية الاسم الثلاثي المجرد والمزيد¹³ لكن بدون تحديد واضح لمفهوم الصيغة.

لكننا رأينا تحديدا واضحا وجليا لمفهوم الصيغة عند الرضي (ت 686هـ - 1287م):
وعبر بذلك الرضي في شرحه شافية ابن الحاجب، قائلا: "المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيأتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلٌّ في موضعه؛ فرَجُلٌ مثلا على هيئة وصفة يشاركه فيها عَضُدٌ، وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح، وثانها مضموم، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء، فرَجُلٌ وِرْجُلًا وِرْجُلٍ على بناء واحد وكذا... وقوله: "يمكن أن يشاركها" لأنه قد لا يشاركها في الوجود كالجِبْك-بكسر الحاء وضم الباء- فإنه لم يأت له نظير، وقوله: "حروفها المرتبة" لأنه إذا تغير النظم والترتيب تغير الوزن، كما تقول: يئس على وزن فَعَلٍ، وأيس على عَفَلٍ، وقوله: "مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية" لأنه يقال:



إن كَرَّمَ مثلاً على فَعَلَ، ولا يقال: على وزن فَعَلَلَ أو أَفَعَلَ أو فاعَلَ مع توافق الجميع في الحركات المعيّنة والسكون، وقوله: "كلُّ في موضعه" لأن نحو دِرْهَم ليس على وزن قِمَطْر لتخالف مواضع الفتحين والسكونين، وكذا نحو بِيْطْر مخالفاً ل"شَرِيْف في الوزن لتخالف موضعي الياءين، وقد يخالف ذلك في أوزان التصغير فيقال: أوزان التصغير ثلاثة: فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل؛ فيدخل في فُعَيْعِل: كَلَيْب، وفي فُعَيْعِل: مُقْبِعِدْ، وفي فُعَيْعِيل: مُقْبَيْتِيح ونحو ذلك"¹⁴.

يفهم من هذا التعريف أن هذه المصطلحات الثلاثة (البناء، الوزن، الصيغة) مترادفة. ونكتفي بذكر هؤلاء العلماء -من المتقدمين- ومحاولاتهم التي أفردت مباحث للأبنية ضمن موضوعاتهم الصرفية، وانتقل إلى منظور المحدثين للصيغة.

2- الصيغة من منظور المحدثين أو المعاصرين:

أما المعاصرون فقد فرقوا بين المصطلحات (الصيغة، البنية، الوزن) وذلك من عدة جهات تتماشى مع ما تقتضيه طبيعة المقامات، نذكر من بين هؤلاء ما يأتي:

أولاً: ذهب الدكتور تمام حسان إلى أن الصيغة "تلخيص شكلي لجمهرة من العلامات لا حصر لها، ترد على ألسنة المتكلمين باللغة الفصحى كل يوم بل في كل ثانية من دقيقة من ساعة من يوم، والناس ينطقون العلامات ولا ينطقون هذه التلخيصات الشكلية..."¹⁵. ثم فرق بين (الصيغة) و(الوزن) قائلاً: فالصيغة: مبنى صرفي، والميزان: مبنى صوتي¹⁶.

ثانيا: ذهب الدكتور مصطفى النحاس إلى أن الصيغة عبارة عن "قوالب فكرية تصبّ فيها المعاني العامة فتحدّدها وتعطيها حجمها ومعناها"¹⁷. يفهم من هذا التعريف أن الصيغة ظاهرة لغوية.

ثالثا: من المحدثين من يرى بأن الصيغة هي الشكل والبناء، وغالبا ما تستعمل في مجال المقيسات من الأحكام...¹⁸. بل أبعد من ذلك أنّ بعضهم ذهب إلى تحديد مثل هذه المصطلحات الثلاث؛ على أنّ المراد بأوزان العربية: هي أبواب الأفعال من ثلاثية ومزيد فيها، والمراد بصيغها: هي أوزان الأسماء من مشتقة وغير مشتقة، وذلك أمّن للبس. وغير ذلك من أقوال المعاصرين التي تفرق بين المصطلحات الثلاثة (الصيغة، البناء، والوزن)¹⁹.

ونستطيع الربط بين رأي القدامى ووجهة نظر المحدثين في الصيغة، في كون: أن آراءهم فيها –أي الصيغة- متقاربة الفهم، ولم يكن قول المحدثين بعيدا كل البعد عن قول القدامى سوى ما ظهر في رأي تمام حسان الذي أدرج مفهوم الميزان في مفهوم الصيغة لكنه – في الأخير- عاد وفرق بينهما. وعليه، فمفهوم الصيغة عند القدامى والمعاصرين مفهوم متقارب.

أهمية الصيغة في اللغة العربية

الصيغة ظاهرة من ظواهر اللغة فهي تتصل اتصالا وثيقا ببنية الكلمة، التي هي ما تسمى بالصيغ. ودراسة هذه الصيغ تعني إعادة الاستقراء لها، فأهمية الصيغة تتمثل في كثرة انتشارها في كثير من أمثلة اللغة والنحو والصرف، ودراستها تظهر لنا الفرق بين بعض الصيغ الأخرى قوةً، وضعفاً، ودلالةً، ونعرف أيضا عن طريقها الغرض من حدوث ظاهرة التحويل الصرفي، والذي هي تبادل الصيغ في الوظيفة والدلالة.

ومن أهميتها، أنها تحدّد المادة الأصلية من المزيّدة في الكلمة، كما أنها تخصّص المعنى وتحدّده، وهي -أيضا- أحد العناصر الأساسية في تكوين الكلمة²⁰. وبعد هذه المعلومة عن مفهوم الصيغة من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، يجدر بنا ذكر الفرق بينها وبين بعض المصطلحات الصرفية التي قد يكثر دورانها في هذه الدراسة. والحديث عن هذا الشأن، هو الذي سيأتي بيانه في المباحث التالية.

المبحث الثاني: الفرق بين الصيغة والميزان الصرفي

ينجلي مما مرّ في المبحث الأول أن في الصيغة من حيث دلالاتها المعجمية والاصطلاحية فرقا بينها وبين الميزان الصرفي، والذي يدور حول مقياس موحد من الحروف يعرف به علماء الصرف عدد حروف الكلمة وترتيب تلك الحروف، وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات²¹؛ أي أن الصيغة للكلمة الواحدة جاءت دالة على معانٍ معيّنة ومحدودة. فقد قال ابن الحاجب (ت 646هـ - 1249م) عن الميزان الصرفي، في الشافية: "ويعبر عنها بالفاء والعين واللام، وما زاد بلام ثانية وثالثة، ويعبر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء وإلا المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت..."²².

وعرّفه الراجحي (ت 2010م) بقوله: "مقياس وضعه علماء الصرف لمعرفة أحوال بنية الكلمة، وهو من أحسن ما عرف من مقاييس في ضبط اللغات ويسمى "الوزن" في الكتب القديمة أحيانا "مثالا"؛ فالمثلُّ هي الأوزان"²³. ولما تبين بالاستقراء أن أكثر الكلمات العربية

من ثلاثة حروف، فإنهم جعلوا الميزان الصرفي مكونا من ثلاثة أصول هي: الفاء والعين واللام (ف ع ل)، وجعلوا الفاء تقابل الحرف الأول، والعين تقابل الحرف الثاني، واللام تقابل الحرف الثالث، على أن يكون شكلها على شكل الكلمة الموزونة، فتقول:

سَكَّتَ = فَعَلَ ضَرَبَ فَعَلَ فَعَلَ = كَلَبَ
لَيْسَ = فَعِلَ فَتَحَ فَعَلَ فِعْلَ = قِرَدَ
حَسُنَ = فَعُلَ عُلِمَ = فُعِلَ فُعِلَ = صُبِحَ

إلى آخر الكلمات الموضوعية باللغة العربية، وهكذا يقابل كل حرف بما يقابله في الميزان، وتضبط حروف الميزان بمثل حركات الكلمة الموزونة؛ ولذلك سُيِّ الحرف الأول فاء الكلمة، والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة.

ما يمكن ملاحظته أنّ الصرفيين قد جعلوا الميزان الصرفي من حيث الأصل لا الاستعمال، يقوم على ثلاثة أحرف دون غيرها، وهي: الفاء والعين واللام. ولعل من أهم ما ارتكزوا عليه في هذا التحديد فيما يخص الميزان الصرفي، كان ينطلق من عدة تصورات نجمها في النقاط الآتية:

- الأصل من ورود صيغة (فَعَلَ) أنّها لا يمكن أن تخرج عن ثلاثية الأحرف، وعليه لوحظ أنّ غالبية كلمات اللغة العربية قائمة على هذه الأحرف الثلاثة، أما ما ورد أو وقع على سياق الزيادة فهو قليل إذا ما قورن بالأصل. قال ابن جني في هذا الصدد "...فإن قال قائل: لِمَ كانت الثلاثية أكثر أبنية العرب؟ فالجواب إنّما كثر التصريف ذوات الثلاث في كلامهم لأنّها أعدل الأصوات، وهي أقلّ ما يكون عليه الكلم المتمكنة، حرف يبدأ به، وحرف يحثى به، وحرف يوقف عليه"²⁴.



• الأصل أو الغالب في صيغة (فعل) أنها تحمل دلالات عامة أو شاملة؛ إذ غالبية الأفعال تدل على فعل ، كالمشي والأكل والضرب وهلم جرا؛ فهي من حيث الاستعمال تدل على الحدث بمعنى فعل الشيء، وهذا ما أكدّه أبو حيان حين قال "اصطلح النحاة على أن يزنوا بلفظ الفعل لما كان الفعل يعبر به عن كل فعل، وكانت الأفعال لها ظهور الزيادة والأصالة بأدنى نظر، ثم حملوا الأسماء عليها، في أن يدنوها بالفعل، فكان أقل ما تكون عليه الكلمة التي يدخلها التعريف ثلاثة أحرف؛ فجعلوا حروف الفعل مقابلة لأصول الكلمات²⁵".

• أصل الحروف في صيغة (فعل) هي أصول لا يمكن بل لا يجوز حذفها بحال، وهذا بخلاف حروف الأفعال التي أصلها علة من العلل المصروفة فتحذف أو تنقلب إلى صورة أخرى.

• ثم إنّ صيغة (فعل) على حسب صاحب المستقصى تحتوي على ثلاثة أصوات تشكل أجزاء الجهاز النطقي شاملة؛ ففيها حرف الفاء صوتيا قائما في الشفتين، وحرف العين أو صوت العين وهو آخر الحلق، وأخيرا اللام وهو الوسط²⁶.

أما صيغة الأمر للأفعال الثلاثية المجردة، فتأتي على (أفعل / إفعل / أفعل)؛ لكونها صحيحة الأصول وسالمة من حروف العلة، لكن عندما نتناول-مثلا- الفعل (وَقِيَ) وهو من أفعال باب (ضَرَبَ)، أي على وزن (فَعَلَ) ومضارعه على (يَفْعَلُ)، تصبح صياغته في الأمر (فِ)، وعند

مقارنة الحرف (ف) بنظيره في الصيغة، نجد أن ما يوازيه من حروف الصيغة هو العين المكسورة (ع) من (فَعَلَ)، أي أن الصيغة الموضوعية للأمر لم يبق منها إلا الحرف (ف) فقط. وإذا سأل سائل: ما صيغة أمر الفعل (ف)؟، يكون الجواب: من صيغة (أفْعِلْ)، ولماذا تقف العين المكسورة وحدها إزاء الفعل في صورته؟ فنقول: إن العين المكسورة تعبّر عن الميزان، ولا تمثل الصيغة²⁷.

ومن خلال هذا المثال المذكور وتوضيحه، ظهر الفرق جلياً بين الصيغة والميزان، وهو ما صرّح به تمام حسان قائلاً بأنّه "... يوجد الفرق بين الصيغة في كونها مبنًى صرفياً، وبين الميزان في كونه مبنًى صوتياً²⁸".

وتتفق الصيغة مع الميزان في أحوال كثيرة، كما في المثال (ضَرَبَ) و(اِضْرِبْ)، فالصيغة تحمل القمة الدلالية، والميزان الصرفي يعبّر عما طرأ على الكلمة الواحدة من تغيير أو حذف أو إبدال أو قلب، ويدخل في دائرة الدرس الصرفي المحض. أما إذا كانت الكلمات زائدة عن ثلاثة أحرف؛ فيكون ميزانها على النحو الآتي:

"إن كانت الحروف الزائدة عن الثلاثة أصلية، ولا يكون للكلمة معنى بدونها، تزداد لاما واحدة في آخر الميزان إذا كانت الكلمة رباعية، وتزداد لامين اثنتين في آخر الميزان إذا كانت الكلمة خماسية، فيقال:

طَمَّأَنَّ = فَعَّلَنَّ

دِرْهَمٌ = فِعْلَلٌ

قِمَطَّرٌ = فِعْلَلٌ

زَبْرَجَدٌ = فَعَّلَلٌ



وإن كانت الزيادة من تكرير حرف من حروف الكلمة الأصلية، يُكْرَرُ أيضا ما يقابله في الميزان، فيقال: كَبَّرَ، صَدَّقَ = فَعَّلَ

وإن كانت الزيادة حرفا غير أصلي، وغير مكرَّر، فتوزن الأصول فقط بما يقابلها في الميزان، ثم تذكر الحروف الزائدة بشكلها كما هي، فيقال:

قَاتَلَ = فاعَلَ

انكسَرَ = انْفَعَلَ

افْتَرَبَ = افْتَعَلَ

تَفَضَّلَ = تَفَعَّلَ

اسْتَغْفَرَ = اسْتَفَعَلَ

وإن زيدت تاء الافتعال في الفعل، أي حرف غير أصلي زيد لمعنى معين، يوزن الفعل بما يقابله في الميزان، وقد تتأثر هذه التاء بحروف بعض الأفعال التي وردت فيها فتنقلب إلى حرف آخر كالطاء أو الدال كما يقال في: (اضترب = اضطرب)، وفي: (اذتكر = اذكر)، فيوزن الفعل في مثل هذه الأحوال حسب أصلها في الميزان أي تاء، فيقال: اضطرب، اذكر على وزن (افتعل).

وإن وُجد في الكلمة حذف، فيحذف ما يقابله في الميزان، فيقال:

قُلُ = قُلْ

صِفْ = عِلْ

اسْعَ = افْعَ

اقْضِ = افْعِ

انْمُ = افْعُ

قِ = عِ

وإن وُجد في الكلمة إعلال، فتوزن الكلمة حسب أصلها، فيقال:

سار = فَعَلَ؛ لأن الأصل (يَبِع)

قال = فَعَلَ؛ لأن الأصل (قَوَّل)

دعا = فَعَلَ؛ لأن الأصل (دَعَو)

وإن وجد في الكلمة القلب المكاني-وهو أن يحل حرف مكان حرف آخر، فيوزن الحرف

المقلوب بما يساويه في الميزان، فيقال:

أيسَ = عَقَلَ (مقلوب يئس)

حادي = عَالِف (مقلوب واحد)²⁹

وهذا ما يجعلنا نستشف أنه يقترب مع ما أشار إليه ابن الحاجب في الشافية قائلا: " ويعبّر

عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء، وإلا المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه

بما تقدمه، وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت..."³⁰

ومما سبق نرى أن الميزان الصرفي يتأثر تأثراً ظاهراً ، بالزيادة والحذف والإعلال والقلب

المكاني، لذا فهناك فرق واضح بين الصيغة الصرفية والميزان الصرفي؛ إذ إن الألفاظ

المنطوقة قد تخضعها ظروف القواعد التي تحكم نظام تأليف الأصوات، وتجاورها في النطق

إلى مغايرة بنية الصيغة التي وضعت لها، تبعاً لظواهر الإعلال أو الإبدال أو النقل أو الحذف،

وحيثما يخضع اللفظ لمغايرة بنية الصيغة، لا يكون بينهما التوازي المتوقع من حيث عدد

الحروف ونسق الحركات، فلو أردنا مقابلة أصوات اللفظة الصحيحة بحروف البنية،

وأصوات حركاتها وسكناتها بحروف وحركات وسكنات البنية، لتوصّلنا إلى تصوير هيكل

اللفظ تصويراً قد يختلف عن صورة بنية الصيغة.

فالصيغة إذًا، مبنى صرفيٍّ يمثل قوالب يصب فيها العرب المادة اللغوية ليدلّوا بها على معانٍ معيّنة ومحدّدة، والميزان الصرفيٍّ مبنى صوتي يناط به أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آلت إليها المادة اللغوية كما بيّن ذلك الدكتور تمام³¹.

إذًا، ففائدة الميزان الصرفي في تعامله مع البنية من حيث استعمالها من جهة الأصل أو يحدّد عن طريق الضوابط الصرفية ما إن كانت تامة أو ناقصة أو مجردة ومزيدة، تمامًا ما هو يتماشى مع أبنية الأفعال التي نريد أن نتناولها بالدراسة والتحليل.

ولقد أحسن صنعا صاحب الهمع السيوطي حين أشار إلى فائدة الميزان الصرفي ذاكرا أهم الصور الاستعمالية التي يستخدم فيها؛ فقال في شأنه "...هو الذي يحدد صفات الكلمات، ويبين إن كانت الكلمة مجردة أو مزيدة، أو كانت تامة أو ناقصة، وباختصار فهو يبين لنا حركات الكلمة وسكناتها والأصول منها والزوائد وتقديم حروفها وتأخيرها... فإن قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل؟ قلت فائدته التوصل إلى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار، فإنّ قولك: وزن استخراج، استفعال، أخصر من أن تقول الألف والسين والتاء والألف في استخراج زوائد³²".

المبحث الثالث: الفرق بين البنية والصيغة الصرفية

وقبل تناول الفرق بين البنية والصيغة الصرفية، فينبغي النظر إلى البنية من حيث معناها المعجمي والاصطلاحي؛ لتتوصل من خلال ذلك إلى الفرق الدقيق بين المصطلحين.

ورد في اللسان³³: "والبني: نقيض الهدم، بَيَّ البِنَاءُ البِنَاءُ بِنْيًا وِبِنَاءً وِبْيًّ مَقْصُورٌ، وِبْنِيَانَا وِبْنِيَّةٌ وِبْنِيَاةٌ وِبِنْتَاهُ وِبِنَاءُهُ".

وجاء في مقاييس اللغة³⁴: (بنى) الباء والنون والياء أصل واحد، وهو بناء الشيء بضمّ بعضه إلى بعض. تقول: بنيتُ البناء أبنيه، وتسمّى مكّة البِنِيَّة. وتدل هذه المعاني المعجمية على البناء والتركيب والصياغة.

أما المعنى الاصطلاحي للبنية، فعبر عنه الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، بقوله: البنية عبارة عن "بنية الكلمة وبنائها ومبناها، ألفاظ مترادفة تعني كلها ذات اللفظ وتركيبه ومادته وأصوله... ثم أضاف قائلاً: هي عدة الحروف مع الهيئة التي تكون عليها. فبنية الفعل "نزل" تعني حروفه التي يتكون منها والهيئة التي تنتظم هذه الحروف من حركة أو سكون³⁵."

والبنية في علم الصرف، هي صيغ الكلمات التي تنشأ عن التصريف، وهي التي أشار إليها ابن عصفور عند تقسيمه التصريف إلى قسمين في قوله: "أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: ضَرَبَ، وَضَرَبَ، وَتَضَرَّبَ، وَتَضَارَبَ، وَاضْطَرَّبَ. فالكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء، نحو "ضَرَبَ" قد بُنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعانٍ مختلفة"³⁶.

أما الصيغة الصرفية، فقد عرّف صاحب معجم المصطلحات العربية، بأنها التصريف النمطي المنظّم للأسماء والأفعال لبيان الصيغ المختلفة التي تشتقّ من أصولها³⁷. ولكن مما تقدّم بيانه في المبحث الثاني، نجد الصيغة الصَّرْفِيَّة هي قوالب استنبطها الصرفيون؛ ليصبّوا فيه المادة اللغوية التي يعبرون بها عما يجول في أفكارهم من معانٍ محدّدة. والثابت أن هذه القوالب إنما تقتصر على بعض أقسام الكلم، كالأسماء والأفعال دون غيرها كالحروف.



وقد وضع الصرفيون للأسماء صيغا محددة، باعتبار مجردها ومزيدها، فالاسم المجرد: إما ثلاثي أو رباعي أو خماسي. وجعلوا للاسم الثلاثي اثنتي عشرة صيغة، وجعلوا للرباعي ستّ صيغ، وجعلوا للخماسي أربع صيغ. كما وضعوا للأفعال صيغا محددة باعتبارها مجردة أو مزيدًا فيها بحرف أو حرفين أو ثلاثة أحرف، على أساس أن هذه الصيغ والأحرف الزائدة فيها لو اصبحت تدل على معانٍ صرفية معينة، تختلف عما يؤدّيه الفعل المجرد³⁸.

إذًا، فيمكن القول بأنّ الفرق بين البنية والصيغة الصرفية إنّما يكمن في كون البنية تقوم أساسا على ما هو في ذات اللفظ من حيث التركيب والمادة والأصول التي تقوم عليها، وعليه تنوع دور البنية ليس فقط مقيّدًا بأبنية الأفعال فحسب، بل أيضا ما ورد في سياق الأسماء والحروف.

ثم إنّ حروف البنية المقصود منها تلك الحركات المتعددة التي تأخذها بنية الكلمة وصورها الاستعمالية؛ فمثلا بنية الفعل الثلاثي (ذكر) يدل على وقوع الذكر؛ فإذا زيد على بنية الفعل شيئا من لوازم الزيادة (سألتمونها) ليصبح مثلا: استذكر (زيادة الهمزة والسين والتاء)؛ فإنّ دلالته تصبح طلب الذكر، وهو الأمر الذي يختلف إلى حد ما مع دلالة الفعل أثناء وروده في بنية أصل الفعل على وزن (فعل).

في حين تكون الصيغة الصرفية قائمة على الإطار الشكلي الخارجي وورودها غالبا يكون عن طريق ما سمع من كلام العرب قياسا؛ مما أدّى بالمشغولين في مجال الصرف أن يحصوا مثل هذه الصيغ سماعا وقياسا في أوزان صرفية من مثل: فعيل، وصيغة اسم الفاعل

واسم المفعول ، وغيرها من الصيغ التي تأخذ شكل أبنية الكلمة (فعلا واسما وحرفا) والتي تختلف باختلاف شرط الاستعمال المتفق عليه.

وهذا يظهر الفرق بين البنية من حيث كونها الهيئة التي تكون عليها الكلمات، وبين الصيغة الصرفية من حيث إنها قوالب تغيير المادة اللغوية تبعا لمعانٍ معيّنة ومحدّدة.

المبحث الرابع: الفرق بين البنية والوظيفة

لقد مرّ بنا الحديث عن البنية في المبحث السابق بأنها: الهيئة التي تكون عليها الكلمة، والتي تتركب من عدد حروف الكلمة، وكيفية تركيبها في شكلها الإفرادي، وكذا حركاتها وسكونها. مع النظر إلى أصالة الحروف من عدمها -أي ما للكلمة من أصالة أو زيادة- ويطلق هذا المفهوم على مصطلحات، هي: البناء، الصيغة، الوزن، الزنة.

غير أنّ هذا التصور في قضية البنية من منظور علم الصرف قد جعل من المشتغلين في حقل اللسانيات يفردون لها وقفة أخرى زيادة على الإطار المتعلق بالبنية داخليا أي بعيدة عن الإطار التركيبي السياقي، فاهتم هؤلاء بقضية البنية تركيبيا بما يقترب إلى حد كبير مع الإطار الوظيفي الذي همّه هو دراسة الكلمة أو اللفظة بنيويا داخل التركيب.

يشير الباحث اللساني الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح -رحمه الله- إلى أنّ البنية من حيث الوجود عبارة عن ... مفهوم عربي دقيق متقدّم على ما هو موجود الآن في اللسانيات البنوية³⁹، الأمر الذي أدى بالبنوية أن تمتاز بنظام يقوم في أساسه الأول على مجموعة من القواعد والعلاقات تربط مكونات البنية داخليا" ... دون الرجوع إلى عناصر خارجية، وهي تتميز بالشمولية والتحويل والتنظيم الذاتي⁴⁰.

ولعل هذا النوع من التصور أدّى بأحد أقطاب اللسانيين المعروفين في مجال البنيوية وهو هلمسليف (1899-1965) أن يعرف البنية على أنّها "كيان مستقل من العلاقات بينها تبعية وخضوع داخليان، تماما كهذه البنية التي تعتبر كلاً لا يتجزأ؛ فهي تشكل وحدة مستقلة بين عناصرها المكونة تساند داخلي ولها قوانينها الخاصة، ولا يمكن إطلاقاً وجود عنصر من البنية قبل وجود الكل ، سواء على المستوى السيكلوجي أو الفيزيقي"⁴¹.

ولعل هذا التحديد المشار إليه من قبل هلمسليف جعل المشتغلين في مجال الدراسات اللسانية البنيوية لا يحبّد أن يطلق عليه بنيوي، بالقدر الذي يفضله ويحبّده على جهة الوظيفة، تماما ما أشار إليه بعض الدارسين في هذا الصدد على أساس أنّه صار "... بعض اللغويين البنيويين لا يقبل أن يطلق عليه بنيوي أو على الأقل يتردّد في ذلك، فهو يقبل أن ينعت بوظيفي بدل بنيوي"⁴².

من هذا المنطلق حاول سوسير أبو اللسانيات أن يحدّد موضوع اللسانيات انطلاقاً من تحديده لمفهوم البنية؛ إذ اعتبر أنّ موضوع اللسانيات الوحيد والمميز هو اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، ومن ثم فاللغة من منظوره هي شكل تنتظم عن طريقه الأصوات والتصورات معطية الاهتمام البالغ إلى قضية البنية التي يتركز عليها النظام اللغوي ليس غير⁴³

على هذا الأساس أصبحت البنية لا تتجاوز حدود السطح في مجال الدراسات اللغوية عند كثير من أنصار البنيوية، لاسيّما عند الشكلايين الروس؛ هؤلاء الذين رأوا المقصد من وراء الشكلائية "... هي ما يحدثه الجمع بين الأصوات والمعاني وتشكلهما معاً، والفعل اللغوي ينتج عن الجمع بينهما ، وهذا الجمع يحدث شكلاً أو بنية هي جوهر اللغة ، وهذا التوجه شاع

وصار له أتباع وأنصار، وسبّي فيما بعد بالمنحى الشكلاني وطبع جلّ الدراسات البنوية التي تحفل بشكل اللغات في واقعها الملموس⁴⁴.

ظلت البنية من منظور ما يمكن ما سمّاه المختصون في حقل اللسانيات بالنسقية تسير وتقتفي آثار البنوية الداخلية، إلى غاية مجيء ما سميت بالبنوية الأمريكية التي جاءت في الأصل كردّ فعل على ما آمنت به البنوية وهي تتعامل مع الظواهر اللغوية لاسيّما ما كان متعلقا بلغات الأجناس وكيفية التواصل عن طريق هذه اللغات؛ فكان من أهم أهداف البنوية الأمريكية أنّها ركّزت هدفها" في إيجاد منحج لدراسة لغات القبائل الهندية الأمريكية الرائجة في أمريكا الشمالية⁴⁵.

ولعلّ من أهم الرواد البنيويين الأمريكيين الذين حاولوا أن يغيروا من مسار مفهوم البنية داخليا للنظر إلى ما ورد داخل التصور البنيوي وهو مبدأ التجريد الذهني الباحث اللساني تشومسكي في نظريته التوليدية التحويلية؛ حيث إنّ: "... معظم الأفكار العامة لتشومسكي عن النظرية اللسانية كما نجدها في (Structures Syntaxique)، هي نفس الأفكار التي نجدها عند غيره من أصحاب المدرسة السلوكية، وعلى الخصوص هاريس. والمتأمل في كل كتاباته لهذه الفترة من الزمن لا يجد فيها أيّ أثر واضح للزعة الذهنية أو العقلية التي تتميز بها كتاباته الحديثة⁴⁶".

غير أنّ المتتبع لتصورات تشومسكي في تعامله مع البنية اللغوية عن طريق الإطار العقلي الذهني جعله فيما بعد ينفرد في كتابه المذكور سالفًا بعدة اتجاهات وظيفية متميزة في شأن مفهوم البنية وفق إطارها الشمولي الكائن بين التصور العقلي الذهني وما له علاقة بمبدأ

الاستعمال. وعليه يمكن أن نجمل هذه الاتجاهات اللسانية الفلسفية في الجهات الآتية، وهي على النحو الآتي⁴⁷:

- لقد ألح تشومسكي كثيرا في الفصل الثاني من كتابه المذكور سالفا انطلاقا من نظرتة للبنية، على ما سماه بالقدرة الخلاقة والمبدعة للغات البشرية. مما جعله بحق ينهج آراءه بطريقة متميزة ومنفردة تجعل من الإطار التوليدي يحتل تصورا نظريا يعكس قدرة الإنسان واستعداداته الفطرية على إنتاج وفهم جمل لم تقل ولم تسمع من قبل. غير أنّه من باب العدل أن ننبه إلى أنّ هذا النوع من الاتجاه لم يتميز به تشومسكي من حيث الأصل والتصوير لوحده في المجال اللساني المعرفي، بل وجدنا من العرب قديما قالوا به وأشاروا إليه في كثير من مصنفاتهم، من مثل: القاضي عبد الجبار المعتزلي، وفخر الدين الرازي، والفارابي، والغزالي، وابن خلدون وهلم جرا. بل وجدنا في الفكر الغربي من سبق تشومسكي بالنسبة لهذا التصور من مثل: سوسير وهامبلدت.
- لقد لاحظ تشومسكي أنّ هناك فارقا شاسعا بين جملة مولدة بنيوية عن طريق القواعد ، وجملة مولدة في وضع طبيعي عن طريق المتكلم، ولكنها موجودة سابقا في جدول الجمل المعروفة.
- تميّز تشومسكي انطلاقا من البنية اللغوية أن يتوقف عند ما سمّاه بالحدس اللغوي ورصده له كهدف منة أهداف الدرس اللساني.



- لقد رأى تشومسكي أنّه على الباحث اللساني أن يتعامل مع البنية اللغوية عن طريق الحدس والتخمين والتجربة كأساس في البحث اللساني الذي لا يبتعد عما سماه بالمنهج العقلي. بعبارة أدقّ إنّه يجب على النظرية اللسانية- نقلا عن العياشي- ألا تأخذ هويتها من كتاب يحتوي على جملة من الإجراءات المفيدة، كما يجب ألا تنتظر منها أن تزودنا بمجموعة من الإجراءات الآلية للكشف القاعدي.

ولقد أدى بهذا التصور البنيوي الأمريكي فيما بعد أن تأسست عن طريقه ما عرف بالمدارس اللسانية ، وهي في الأصل امتداد للتصور اللساني البنيوي؛ إذ غدا كل منظر يتعامل مع الظاهرة اللغوية وفق بنية لسانية أو لغوية اختلفت باختلاف توجهات المنظر اللساني عن طريق المرجعية المعرفية التي اعتمدها في الدراسة. وهنا نرى بأنّ ما ذهب إليه الحاج صالح في شأن الإرهاصات الأولى للوظيفة من قبل البنيويين يمثل قفزة نوعية للدرس اللساني البنيوي من صلاحية تناولها البنية وفق ما يتماشى مع التصور الوظيفي. يقول الحاج صالح في هذا الصدد "... أخصّ شيء يمتاز به هذه المدرسة (براغ) عن غيرها هو اعتمادها الأساسي على العمل أو الدور، الذي تؤديه العناصر اللغوية في عملية التبليغ، ولهذا سميت النزعات المتفرعة عنها (ومنها مدرسة مارتيني الفرنسية) بالوظيفية"⁴⁸.

تطور مفهوم البنية بعد سوسير:

المعروف في مجال الدراسات العلمية بعامة والعلوم الإنسانية أنّ الظاهرة اللغوية اللسانية في تطور مستمر، لتلازم هذه الظاهرة مع واقع الإنسان. والمتمعن جليا فيما أفرزته تصورات ثلة من الباحثين اللسانيين الغربيين أمثال: جاكبسونوتر وبتسكوي وإيميل بنفنتست،

وبلومفيلد وشومسكي وسابير وهلمسليف وهلم جرا، يدرك أنّ جل أعمالهم التي قدمت للدرس اللساني وبالضبط لمفهوم البنية مثلت تصورا شموليا للظاهرة بشكل عام. ولعل من أهم أعمال هؤلاء فيما قدموه من تصور معرفي ومنهجي للظاهرة اللغوية يمكن إجمالها في النقاط الآتية⁴⁹:

- بزوغ في الساحة اللسانية ما سمي بالنظرية النسقية المنبثقة في الأصل من البنية، والذي قضى بظهور النسقية في التصور اللساني هو مراعاة النسق اللساني للظاهرة اللغوية مع عدم عزل الحدود ودراستها دراسة مترابطة مشكلة في نهاية المطاف نظاما لسانيا يتماشى مع النسقية كنظرية لا تستطيع اللسانيات الخروج عنها.
- التركيز على التفرقة المفاهيمية والإجرائية بين التعاقب والتزامن بنيويا، مع الاهتمام في الدراسة على تقديم الإطار التزامني على التعاقب التاريخي لاسيما فيما اتصل بمجال المدارس الألسنية أو اللسانية اللاحقة بعد سوسير.
- التركيز على الانتقال من الإطار القصدي للأفراد الناطقين إلى الإطار القصدي الذي تهيمن عليه قوانين النسق؛ فعقلانية النسق اللساني هي عقلانية غير قصدية.
- إدراج التصور الجديد للبنية وفق إطارها الوظيفي التداولي عن طريق ما اقترحته الجهود اللسانية التوليدية التحويلية من قبل تشومسكي، محاولا إضافة المستويات الثلاث: الصوتي والصرفي والتركيب، تماما ما راح يؤكد هو بنفسه وذلك

في أواخر السبعينات بأن المتكلم يملك قدرتين أساسيتين هما: القدرة النحوية التركيبية (مجموعة هائلة من البنى التركيبية)، والقدرة التداولية⁵⁰.

لكن تعريف الوظيفة الشامل جاء في كتاب (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة)، وهو " المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي"⁵¹.

ثم ذكر صاحب الكتاب المذكور قسماً للوظائف: 1-الوظائف الصرفية وهي التي تهتمنا في هذه الدراسة، 2- والوظائف النحوية.

وعبر عن الوظائف الصرفية بقوله: وهي المعاني الصرفية المستفادة من الصيغ المجردة لمباني التقسيم. وأردف قائلاً: ولارتباط الوظيفة الصرفية بتحديد موقع الكلمات بين أقسام الكلم، فلا بدّ من إيراد بعض الحقائق اللغوية الآتية⁵²:

1-إن المعنى الصرفي للأسماء هو الدلالة على المسمّى، ذلك يعني أن التسمية هي وظيفة الاسم الصرفية ، وهو لا يدل على زمن البتة...

2-إن المعنى الصرفي للأفعال بشكل عام، هو الدلالة على الحدث والزمن معا، ودلالة الفعل على الزمن دلالة ضمنية، ومعنى الزمن الحدث هو جزء من معنى الصيغة الفعلية، وهما - بلا شك - وظيفتا الفعل الصرفية.

3-إن المعنى الصرفي للصفات هو الدلالة على موصوف بالحدث، فالإتصاف بالحدث هو وظيفة الصفات الصرفية...



4- إن الخوالف، وإن لم تخضع لصيغ صرفية معينة إلا أن معناها الصرفي العام هو الإفصاح عما يجيش في النفس من معنى تأثري أي أن معناها الوظيفي هو الإفصاح...

5- إن الضمائر بفروعها، وإن لم تخضع لصيغ صرفية معينة إلا أنها تدل على معانٍ صرفية عامة حقها أن تؤدى بالحرف كقول النحاة، والمعنى الصرفي العام الذي يدل عليه الضمير- الحاضر والغائب- هو وظيفة الضمائر بشكل عام.

6- إن الظروف، وإن لم يكن لها صيغ صرفية معينة شأنها شأن الخوالف والضمائر والأدوات إلا أنها تدل على معنى صرفي عام هو الظرفية الزمانية أو المكانية، فالدلالة على الظرفية هي وظيفة الظروف.

7- إن الأدوات جميعا لا تدخل في علاقات اشتقاقية فليس لها صيغ معينة ووظيفتها الأساسية هو التعليق، ولا يكون إلا في السياق.

تتعدد دلالات البنى الصرفية وظيفيا بتعدد الفصائل الصرفية من جهة، وتعدد السياقات العقلية أو الذهنية لهذا النوع من الفصائل، وهذا النوع من الدراسة قلّ من عالجها في مجال الدراسات الصرفية شكلا ووظيفة.

ولعل من أهم الفصائل الصرفية التي لها عدة جهات من الدلالة لدى المشتغلين في علم الصرف، ما يأتي⁵³:

- فصيلة الجنس أو النوع، والمدرج تحت هذا النوع من الفصيلة عند أهل الاختصاص هما نوعان اثنان من الوحدة: وحدة التأنيث ووحدة التذكير. ولكل واحدة منهما سمة تميزها في الدرس الصرفي.

● فصيلة العدد؛ وهي الفصيلا التي يحددها الصرّفيون في المورفيمات التي لا تخرج عن الأفراد والتثنية والجمع، ولكل واحدة منها أيضا سمة من حيث الاستعمال والوظيفة.

فصيلا التعيين، وهي الفصيلا التي تتنوع بتنوع الصفة المصاحبة للإطلاق، فقد تكون معرفة أو أمرا شائعا وهو المعبر عنه بالخبر أو النكرة. وهما يندرجان في سياق الصرف تحت وحدة المعرفة ووحدة النكرة.

● فصيلة الإطار الفعلي، والمعبر عنه في الغالب في سياق علم الصرف بفكرة التعبير عن الفاعل بصوره المتعددة داخل التركيب (المعلوم والمجهول، المذكور والمحذوف وهلم جزا) وهذا النوع من الورود سمي لدى المهتمين بوحديتي: البناء للمعلوم والبناء للمجهول أو المفعول.

● فصيلة الحضور والغيبه، والمدرجة في الغالب تحت وحدات صرفية تتماشى مع الضمائر وهي وحدة التكلم ووحدة الخطاب ووحدة الغيبه.

● فصيلة الإطلاق والتقييد، والمدرجة تحت تلك الاستعمالات الفعلية الدالة على الحدث، إما على سبيل الإطلاق أو التقييد؛ إذ الإطلاق يسير على جهة التجريد أو المجرد، والتقييد يسير على جهة الزيادة وهو ما سمي عند الصرّفيين بالمزيد.

وهذا يتضح لنا الفرق بين المصطلحين: البنية والوظيفة، حيث يمثل المصطلح الأول (البنية): الهيئة التي تكون عليها الكلمة، والثاني (الوظيفة): ينصب على المعنى المحصل من استخدام الألفاظ. وإن كنا وجدنا الوظيفة من جهة البنية الصرفية قد عالجه المهتمون بالدرس اللساني من جوانب متعددة قدروا أن يصلوا إلى عدة نتائج معرفية وإجرائية تتعلق بالتقاطع

الحاصل بين البنية الصرفية من منظور التصور العربي والبنية الصرفية من منظور التصور الغربي.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى عدد من نتائج، منها:

1- أهمية الصيغة تتمثل في كثرة انتشارها في كثير من أمثلة اللغة والنحو والصرف، ودراستها تظهر لنا الفرق بين بعض الصيغ الأخرى قوةً، وضعفاً، ودلالةً، وتعرف أيضاً عن طريقها الغرض من حدوث ظاهرة التحويل الصرفي، والذي هي تبادل الصيغ في الوظيفة والدلالة، كما أنها تخصص المعنى وتحده، وهي -أيضاً- أحد العناصر الأساسية في تكوين الكلمة.

2- فائدة الميزان الصرفي، هي التوصل إلى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار، فإنّ قولك: وزن استخراج، استفعال، أخصر من أن تقول الألف والسين والتاء والألف في استخراج زوائد.

3- إظهار الفرق بين البنية من حيث كونها الهيئة التي تكون عليها الكلمات، وبين الصيغة الصرفية من حيث إنها قوالب تغيير المادة اللغوية تبعاً لمعانٍ معينة ومحددة.

4- توضيح البون بين المصطلحين: البنية والوظيفة، حيث يمثل الأول (البنية): الهيئة التي تكون عليها الكلمة، والثاني (الوظيفة): ينصب على المعنى المحصل من استخدام الألفاظ.

هوامش:

¹ أحمد الفراهيدي: العين. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. دار الرشيد، بغداد. ج7، ص109

² ابن جني: المنصف. ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954، ج1، ص2

³ محمد بن غياث: المناهل الصافية. تحقيق: عبد الرحمن محمد شاهين. دت، ج1، ص28

⁴ المرجع نفسه. ج1، ص273-280

⁵ محي الدين عبد الحميد: دروس التصريف. المكتبة العصرية، صيدا، بغداد. 1995، ص5

⁶ الصحاح: للجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، ط1: 1956م، وط2: 1979،

المجلد4، ص1324، (صوغ)

- 7 ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1979م، ج3، ص321-322
- 8 ينظر: اللسان، لابن منظور، طبعة جديدة محققة ومشكولة، المجلد4، ج28، ص2527، مادة (صوغ).
- 9 يمكن العودة في هذا الإطار إلى الكتب الصرفية عند تناولها صيغاً قياسية مثل صيغ التصغير، وصيغ المبالغة، وصيغ اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ أسماء الزمان والمكان.
- 10 ينظر: الكتاب، ت: عبد السلام هارون، ج4، ص55-63
- 11 ينظر: الكتاب، ج4، ص242
- 12 ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ت: الدكتور إميل يعقوب، ج3، ص231 وما بعدها إلى غاية ص346 تقريباً
- 13 ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص154 وما بعدها.
- 14 ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي. ت: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ج1، ص2-3
- 15 ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، ص144-145
- 16 ينظر: المصدر نفسه، ص145
- 17 مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، مصطفى النحاس، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1981م، ص13
- 18 ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط1، 1985م، ص128
- 19 ينظر: في تصريف الأسماء، عبد الرحمن شاهين، مكتبة الشباب، ط1: 1998م، ص118
- 20 ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية-دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد، محمد المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص115-118
- 21 الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، محمود سليمان ياقوت، مكتبة المنار الإسلامية، ط1، 1999م، ص43
- 22 ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: الرضي، ج1، ص10
- 23 التطبيق الصرفي: عبده الراجحي، دار النهضة العربية ص10
- 24 المنصف: ابن جني، ج1، ص31-32
- 25 السيوطي: همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1: 1988. ج6، ص232
- 26 ينظر: عبد اللطيف محمد الخطيب: المستقصى في علم التصريف. مكتبة العروبة، الكويت. ط1، 2003م، ص47
- 27 ينظر: التطبيق الصرفي، ص10

- ²⁸ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 144-145
- ²⁹ التطبيق الصرفي، ص 11-13، وتصريف الأسماء والأفعال: فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف بيروت، ص 16 وما بعدها، ط2: 1988م، وشذا العرف في فن الصرف: الحملوي، ت: د. محمد بن عبد المعطي، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، ص 53 وما بعدها.
- ³⁰ شرح شافية ابن الحاجب، ج 1، ص 10
- ³¹ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 145
- ³² همع الهوامع، ج 1، ص 333
- ³³ ينظر: اللسان، المجلد 1، باب الباء، ج 5، ص 366
- ³⁴ مقاييس اللغة: ج 1، كتاب الباء، ص 302، وينظر: مجمل اللغة، ص 136
- ³⁵ ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 27
- ³⁶ الممتع الكبير: ابن عصفور، ت: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط 1: 1996م، ص 33
- ³⁷ معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: مجدي وهبه، كامل المهندس، مكتبة لبنان بيروت، ط 2: 1984م ص 228.
- ³⁸ ينظر في هذا السياق إلى الكتب الصرفية، والتي منها: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، ج 1، ص 35-69، والمتع الكبير في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي، ص 51-133، والصرف وعلم الأصوات: الدكتور ديزيره سقال، دار الصداقة العربية بيروت، ط 1: 1996م، ص 33-36، و ص 197-202، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات: د. صالح سليم الفاخري، عصبي للنشر والتوزيع بالقاهرة 1996م، ص 121 وما بعدها، والتطبيق الصرفي ص 26-43
- ³⁹ ينظر بالتفصيل عبد الرحمن الحاج صالح: مقارنة بين التحليل البنيوي الأوروبي والتحليل البنيوي الأمريكي. مقياس المدارس اللسانية، محاضرة على طلبة الماجستير. مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، بوزريعة، الجزائر، 2004/2003.
- ⁴⁰ محمد الحناش: البنيوية في اللسانيات. دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1: 1980م، ص 101-102
- ⁴¹ المرجع نفسه، ص 103.
- ⁴² المرجع نفسه، ص 102.
- ⁴³ ينظر بالتفصيل سوسير: علم اللغة العام. ترجمة: يوثيل يوسف عزيز. مراجعة: مالك يوسف المطليبي. دار آفاق عربية، بغداد، 1985م، ص 30 وما بعدها.
- ⁴⁴ محمد الشاوش: سوسير والألسنية. ضمن أهم المدارس اللسانية، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط 2، 1990م، ص 14

- 45 عبد القادر المهيري: اللسانيات الوظيفية. ضمن أهم المدارس اللسانية، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط2، 1990، ص39.
- 46 منذر عياشي: النظرية التوليدية ومناهج البحث عند تشومسكي. مجلة الفكر العربي المعاصر. مركز الإنماء القومي. بيروت. العدد 40: 1986، ص34.
- 47 ينظر: المرجع نفسه، ص34-35.
- 48 عبد الرحمن الحاج صالح: مدخل إلى علم اللسان الحديث(3). مجلة اللسانيات، الجزائر، المجلد الثاني، العدد1، 1972م، ص54
- 49 ينظر الطاهر أشرف: أثر الوظيفة التواصلية في البنية الصرفية العربية. رسالة مخطوطة الماجستير. إشراف: د صلاح الدين ملاوي. كلية الآداب واللغات، قسم الآداب واللغة العربية. جامعة محمد خيضر/ بسكرة. الجزائر. 2013، ص9 وما بعدها.
- 50 ينظر في هذا الصدد بالتفصيل إلى أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري. منشورات عكاظ، 1989م، ص30-31
- 51 أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: د. فاضل مصطفى الساقى، ت: تمام حسان. مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1977م، ص203
- 52 ينظر: المصدر نفسه، ص203-206
- 53 ينظر بالتفصيل حمدي صلاح الدين: التحليل الدلالي للبنية الصرفية في سورة الفتح. مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية. السنة الخامسة. العدد الثامن، 1437هـ، ص406-407.